المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08 et 09/02/2014

الصبار يبرز خصوصيات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

2/2/2014

أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس الخميس بسلا، الخصوصيات التي ميزت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وذلك في ضوء التجارب الوطنية حول العالم.

وأوضح الصبار، خلال لقاء مفتوح نظمته جمعية أبي رقراق حول موضوع « التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية على ضوء التجارب الوطنية في العالم» أن التجربة المغربية جاءت «ثمرة نضال عائلات الضحايا وعدد من الجمعيات الحقوقية التي تبنت مطالبها وإرادة صناع القرار في طي صفحة الماضي واستشراف مستقبل يقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأكد أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي باشرت معالجة الانتهاكات الحقوقية سنة 2004، جاء تتويجا لمسلسل الإصلاحات الذي انخرطت فيه المملكة منذ بداية التسعينيات، وذلك بالخصوص من خلال الشروع في مراجعة عدد من التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وأشار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت عن نظيراتها في الدول الأخرى، بكونها تعد غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي، وأنها اشتغلت

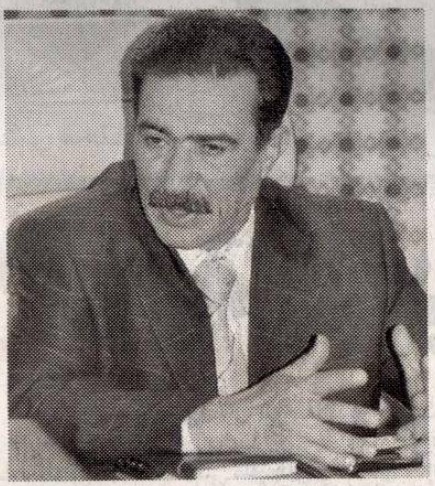

محمد الصبار

على الانتهاكات التي حدثت خلال مدة طويلة تتجاوز الأربعين سنة (من 1956 إلى سنة 1999).

وسلط الصبار الضوء على مرتكزات مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في معالجة الملف، والمتمثلة على الخصوص في الكشف عن الحقيقة باعتبار ذلك حقا فرديا وجماعيا، وجبر ضرر الضحايا من خلال التعويض المادي وغيره، وبلورة ضمانات وتدابير للحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات.

وأكد أن عمل الهيئة مكن من اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية مئات الأشخاص الذين توفوا رهن الاختفاء والاحتجاز أو الاعتقال التعسفي، كما أن التوصيات التي خلصت إليها وجدت طريقها إلى دستور المملكة لسنة 2011.

وفي معرض استشرافه لفرص نجاح تجارب مماثلة للعدالة الانتقالية في دول الربيع العربي، أكد الصبار أنه باستثناء التجربة التونسية، التي أبانت نخبتها السياسية على قدرة كبيرة على تدبير الاختلافات السياسية بطريقة توافقية، فإن فرص تحقيق عدالة انتقالية فعالة على المدى القريب تبدو «ضئيلة» في باقي الدول.

من جهة أخرى، أبرز الصبار مجالات تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تم إحداثه محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مارس 2011، وكذا الاختصاصات التي أضحى يتوفر عليها والمكانة الهامة التي بات يحظى بها سواء لدى الفاعلين الوطنيين أو الدوليين.

يذكر أن هذا اللقاء، الذي احتضنه مقر جمعية أبي رقراق في سلا، يندرج في إطار سلسلة اللقاءات الثقافية والفكرية والإبداعية التي تطمح من خلالها الجمعية إلى دعم ملف ترشيح سلا لتصنيفها تراثا وطنيا وعالميا.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الصبار يبرز خصوصيات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

2/18022

أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار،أول أمس بسلا، الخصوصيات التي ميزت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وذلك في ضوء التجارب الوطنية حول العالم.وأوضح الصبار، خلال لقاء مفتوح نظمته جمعية أبي رقراق حول موضوع « التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية على ضوء التجارب الوطنية في العالم»، أن التجربة المغربية جاءت «ثمرة نضال عائلات الضحايا وعدد من الجمعيات الحقوقية التي تبنت مطالبها وإرادة صناع القرار في طي صفحة الماضي واستشراف مستقبل يقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان». وأكد أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي باشرت معالجة الانتهاكات الحقوقية سنة 2004، جاء تتويجا لمسلسل الإصلاحات الذي انخرطت فيه المملكة منذ بداية التسعينيات، وذلك بالخصوص من خلال الشروع في مراجعة عدد من التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين السياسيين. وأشار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت عن نظيراتها في الدول الأخرى، بكونها تعد غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي، وأنها اشتغلت على الانتهاكات التي حدثت خلال مدة طويلة تتجاوز الأربعين سنة (من 1956 إلى سنة 1999). وسلط الصبار الضوء على مرتكزات مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في معالجة الملف، والمتمثلة على الخصوص في الكشف عن الحقيقة باعتبار ذلك حقا فرديا وجماعيا، وجبر ضرر الضحايا من خلال التعويض المادي وغيره، وبلورة ضمانات وتدابير للحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات. وأكد أن عمل الهيئة مكن من اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية مئات الأشخاص الذين توفوا رهن الاختفاء والاحتجاز أو الاعتقال التعسفي، كما أن التوصيات التي خلصت إليها وجدت طريقها إلى دستور المملكة لسنة 2011. وفي معرض استشرافه لفرص نجاح تجارب مماثلة للعدالة الانتقالية في دول الربيع العربي، أكد الصبار أنه باستثناء التجربة التونسية، التي أبانت نخبتها السياسية على قدرة كبيرة على تدبير الاختلافات السياسية بطريقة توافقية، فإن فرص تحقيق عدالة انتقالية فعالة على المدى القريب تبدو «ضئيلة» في باقي الدول.

من جهة أخرى، أبرز الصبار مجالات تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تم إحداثه محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مارس 2011، وكذا الاختصاصات التي أضحى يتوفر عليها والمكانة الهامة التي بات يحظى بها سواء لدى الفاعلين الوطنيين أو الدوليين.

يذكر أن هذا اللقاء، الذي احتضنه مقر جمعية أبي رقراق في سلا، يندرج في إطار سلسلة اللقاءات الثقافية والفكرية والإبداعية التي تطمح من خلالها الجمعية إلى دعم ملف ترشيح سلا لتصنيفها تراثا وطنيا وعالميا.

السيد الصبار يبرز خصوصيات التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية

■ أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد محمد الصبار، أول أمس الخميس بسلا، الخصوصيات التي ميزت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، وذلك في ضوء التجارب الوطنية حول العالم.

وأوضح السيد الصبار، خلال لقاء مفتوح نظمته جمعية أبي رقراق حول موضوع " التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية على ضوء التجارب الوطنية في العالم"، أن التجربة المغربية جاءت "ثمرة نضال عائلات الضحايا وعدد من الجمعيات الحقوقية التي تبنت مطالبها وإرادة صناع القرار في طي صفحة الماضي واستشراف مستقبل يقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأكد أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي باشرت معالجة الانتهاكات الحقوقية سنة 2004، جاء تتويجا لمسلسل الإصلاحات الذي انخرطت فيه المملكة منذ بداية التسعينيات، وذلك بالخصوص من خلال الشروع في مراجعة عدد من التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وأشار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تميزت عن نظيراتها في الدول الأخرى، بكونها تعد غير مسبوقة في العالمين العربي والإسلامي، وأنها اشتغلت على الانتهاكات التي حدثت خلال مدة طويلة تتجاوز الأربعين سنة (من 1956 إلى سنة 1999).

وسلط السيد الصبار الضوء على مرتكزات مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة في معالجة الملف، والمتمثلة على الخصوص في الكشف عن الحقيقة باعتبار ذلك حقا فرديا وجماعيا، وجبر ضرر الضحايا من خلال التعويض المادي وغيره، وبلورة ضمانات وتدابير للحيلولة دون تكرار تلك الانتهاكات.

وأكد أن عمل الهيئة مكن من اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية مئات الأشخاص الذين توفوا رهن الاختفاء والاحتجاز أو الاعتقال التعسفي، كما أن التوصيات التي خلصت إليها وجدت طريقها إلى دستور المملكة لسنة 2011.

وفي معرض استشرافه لفرص نجاح تجارب مماثلة للعدالة الانتقالية في دول الربيع العربي، أكد السيد الصبار أنه باستثناء التجربة التونسية، التي أبانت نخبتها السياسية على قدرة كبيرة على تدبير الاختلافات السياسية بطريقة توافقية، فإن فرص تحقيق عدالة انتقالية فعالة على المدى القريب تبدو "ضئيلة" في باقي الدول.

من جهة أخرى، أبرز السيد الصبار مجالات تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تم إحداثه محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مارس 2011، وكذا الاختصاصات التي أضحى يتوفر عليها والمكانة الهامة التي بات يحظى بها سواء لدى الفاعلين الوطنيين أو الدوليين.

يذكر أن هذا اللقاء، الذي احتضنه مقر جمعية أبي رقراق في سلا، يندرج في إطار سلسلة اللقاءات الثقافية والفكرية والإبداعية التي تطمح من خلالها الجمعية إلى دعم ملف ترشيح سلا لتصنيفها تراثا وطنيا وعالميا.

8/9623

Justice transitionnelle

Les spécificités de l'expérience marocaine mise en exergue par le SG du CNDH

2/11/2014

Le Secrétaire général du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a mis en exergue, jeudi à Salé, les spécificités de l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle qui la distinguent parmi les expériences d'autres pays de par le monde. Intervenant lors d'une rencontre, organisée par l'Association Bouregreg sur le thème «l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle à la lumière des expériences nationales à travers le monde», M. Sebbar a souligné que l'expérience marocaine a été «le fruit du militantisme des familles des victimes, de plusieurs associations des droits de l'Homme qui avaient adopté leurs revendications, et de la volonté des centres de décisions à tourner la page du passé et à prospecter un avenir qui rompt avec les pratiques relatives aux violations flagrantes des droits de l'Homme».

La mise en place de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), qui a entamé en 2004 le traitement des dossiers des violations de l'Homme, était venue couronner le processus de réforme entrepris par le Royaume depuis le début des années 90, particulièrement à travers la révision de plusieurs législations relatives aux droits de l'Homme, la création du Conseil Consultatif des droits de l'Homme et la libération de prisonniers politiques, a-t-il indiqué. M. Sebbar a souligné que l'expérience marocaine dans le domaine de la justice transitionnelle se distingue de ses paires dans les autres pays par le fait qu'elle constitue une initiative unique en son genre dans le monde arabo-musulman et qu'elle a travaillé sur les affaires de violations commises sur une durée de quarante années (1956-1999). Après avoir jeté la lumière sur les bases de l'approche adoptée par l'IER dans le traitement du dossier et qui consiste surtout à dévoiler la vérité en tant que droit individuel et collectif, à dédommager les victimes à travers des indemnités financières et à élaborer des garanties et des mesures contre la non-reproduction de ces violations, M. Sebbar a souligné que le travail de l'IER a permis d'identifier des centaines de personnes décédées au cours de leur disparition ou de leur emprisonnement arbitraire, ajoutant que les recommandations de l'instance ont été intégrées dans la Constitution de 2011.

Au sujet d'autres expériences similaires dans le domaine de la justice transitionnelle dans les pays du Printemps arabe, Le SG du CNDH a souligné qu'à l'exception de l'expérience en Tunisie, où l'élite politique a fait montre d'une grande capacité à gérer les différends politiques par consensus, la réussite de la réalisation d'une justice transitionnelle efficiente à moyen terme reste «minime» dans les autres pays.

Il a, par ailleurs, mis en exergue les domaines d'intervention du CNDH, qui a remplacé le CCDH en mars 2011, les prérogatives qui lui sont dévolues ainsi que l'importance dont il jouit auprès des acteurs nationaux et internationaux.

Cette rencontre s'inscrit dans le cadre d'une série de rencontres notamment culturelles et intellectuelles, initiées par l'Association Bouregreg, pour le soutien de la candidature de la ville de Salé pour sa classification en tant que patrimoine national et international.